

تحقيق

ميشال كرم

Michelkaram2@hotmail.com

البرامج الانتخابية وشعاراتها ديكور تجميلي الأولوية لتأمين حواصل ترفع فرص الفوز

يولي الناخبون في معظم الدول الديمقراطية البرامج وشعارات الحملات الانتخابية أهمية بالغة باعتبارها تحاكي مصالحهم وتطلعاتهم، وتؤثر في مزاجهم في الدورات الانتخابية المقبلة بقدر ما يلتزم المرشحون التعهدات التي يقدمونها خلال حملاتهم، الا في بعض الدول ومنها لبنان حيث تبدو هذه البرامج وشعاراتها عبارة عن ديكور تجميلي تنتهي مفاعيله باقفال صناديق الاقتراع

يتميز آدار الذي يسبق كل انتخابات نيابية الانتخابية وشعارات حملاتهم التي تناسب مقررة في لبنان باطلاق المرشحين لبرامجهم اهدافهم الانتخابية وتكون مختصرة، وتلخص

فكر الحزب وبرنامج المطلق في بضع كلمات جذابة. لكن معظم هذه البرامج تتضمن تناقضا صارخا بين بنود برنامج الحزب مع ممارساته الفعلية فيما تتسم شعاراتها بالشعبوية.

"الامن العام" حملت اسئلة الى المعنيين عن هذه المواضيع الشائكة التي تعتبر مثابة عقد يلتزم المرشح مبدئيا تنفيذ مضمونه.

شربل: البرامج الانتخابية فارغة من مضامينها التنفيذية



وزير الداخلية السابق العميد مروان شربل.

يعتبر وزير الداخلية السابق العميد مروان شربل ان من يرصد مسار الانتخابات النيابية للدورة السابقة يلاحظ "ان معظم البرامج الانتخابية تميزت بالشعارات الفارغة من مضامينها التنفيذية، بمعنى انها تضمنت وعودا تركزت على حقوق بديهية للمواطنين لكن من دون تحديد مهل زمنية لتنفيذها"، مشيرا الى ان هذه البرامج "باتت تستخدم خلال الانتخابات كرشوة معنوية بالنسبة الى المواطن الذي يرفض ان يبيع صوته الى جانب الرشوة المادية لجذب الناخبين وشراء اصواتهم"، مؤكدا ان الاحزاب "تستفيد من مسألة غياب المحاسبة بسبب نظامنا الطائفي، فتعطي الاهمية لبناء تحالفات في لوائح هجينة لضمان الفوز على حساب التوحد حول برنامج موحد يحاكي مصالح المواطنين".

ولفت الى ان "من يتابع الاستحقاق النيابي يلاحظ ان البرنامج الانتخابي

يشكل عناوين الحملة الانتخابية للمرشح، لكن هذه العناوين تبقى شعارات اذا لم يتبناها الحزب الذي ينتمي اليه هذا المرشح ويسعى الى

تطبيقها بالتعاون مع الاحزاب التي يتقاسم السلطة معها، باعتبار ان النائب هو جزء من الحزب وتركيبته وادارته ومسيرته ومشروعه، وبالتالي



البرامج الانتخابية رشوى معنوية الى جانب الرشوة المادية



لا يمكنه ان يتفرد ببرنامج انتخابي او بموقف سياسي او اتمائي في منأى عن قيادة حزبه، ولا يمكنه ان يخدم وطنه ولا المواطن الذي انتخبه كونه يعمل فقط من اجل مصلحة حزبه التي غالبا ما تكون فتوية او مذهبية او طائفية، وهنا تكمن مشكلة البلد". ورأى ان معظم الاحزاب "تنشر برامجها الانتخابية المتضمنة وعودا بالتشريع لاصلاح مكان الخلل ومكافحة الفساد لبناء دولة عصرية، وسرعان ما يتضح ان هذا القانون الانتخابي لا يطلب من المرشح الى الندوة البرلمانية حيازة اي شهادات اختصاص متصلة بالعمل التشريعي كالحقوق او علم القانون والدستور للقيام بواجبه في حين يفرض على المختار ان يكون متعلما. الاسوأ من ذلك، ان البرامج الانتخابية لبعض الاحزاب تطرح مسألة وتمارس نقيضها كأن تطالب على سبيل المثال بوجود الفصل بين السلطات، وتقوم فعليا بترشيح وزراء الى المقاعد النيابية من دون اي اعتبار لما اعلنته سابقا اذ لا شيء يعلو تأمين مصلحتها".

ودعا شربل المواطنين الى "ان ينتفضوا على الفساد بكل انواعه، لاسيما المرشح الذي يحاول شراء ضمير الناس بخداعهم عبر برامج انتخابية واهية لا قدرة له على تنفيذها، او عبر دفع الاموال وتقديم الخدمات المشبوهة لهم، وان يقوموا بحسابته الفورية والتشهير به علنا سواء في الاماكن العامة او على وسائل التواصل الاجتماعي، او على وسائل الاعلام المرئي والمسموع والمكتوب ليكون عبرة لغيره من الفاسدين وتتم محاسبته معنويا قبل محاسبته في صناديق الاقتراع"، مشددا على "ضرورة توعية الناخبين على اهمية البرامج الانتخابية لأن

معظمهم لا يأخذونها معيارا لاختيار المرشحين بل ينظرون اليها على انها مجموعة وعود تنتقل من دورة انتخابية الى اخرى بدل ان تكون من ابرز آليات محاسبة المرشحين والاحزاب على خياراتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والائتمانية".

وامل في "ان تكون هذه الانتخابات مفصلية، وان يكون مسارها مبنيا على آلية المحاسبة في بلد انهكه الوجود الفضاضة بالانماء المتوازن والبرامج الانتخابية التي حبلت بمشاريع لم يتحقق منها اي شيء"، مؤكدا ان "الشعارات الانتخابية التي ملأت الشوارع والابنية وأرمام الطرق تتكرر كل اربعة اعوام لانها شعارات لزوم ما لا يلزم وجربونا مرة اخرى"، مشيرا الى "اننا في القابل من الايام مع اقتراب الموعد الانتخابي سيكون اللبناني في مواجهة الاختبار الحقيقي لعدة الشغل المالية التي عليها العين في هذه الانتخابات اكثر بكثير، ويعي خطورتها ويتجاوزها لوضع المدماك الاول في بناء الدولة التي ننشدها جميعا".

مخايل: محاسبة مرشحي الاحزاب والكتل لا تزال ضعيفة

احزاب مسيحية وسنية ودرزية وشيعية تمثل الطوائف وفق مصالحها واعتباراتها. في غالبية الاحيان تسيطر الشعارات على البرامج الانتخابية اكثر من البرامج الفعلية، وان كنا شهدنا في الانتخابات النيابية الماضية عام 2018 وفرصة في اطلاق البرامج الانتخابية، الا ان معظمها ظل في اطار الحملات الدعائية والوعود والشعارات التي

الحكم، وتتشكل الاحزاب السياسية عادة على قواعد ايديولوجية قد تكون اجتماعية ديمقراطية، ليبرالية او محافظة، اشتراكية، بيئية، ووفق هذه الايديولوجية تتشكل برامج الاحزاب وتحدد اولوياتها للتأثير وصوغ السياسات العامة التي تحقق اهدافها العامة. لكن في لبنان، تصنف الاحزاب بحسب الطوائف، اي هناك

المديرة التنفيذية لمؤسسة "مهارات" رلى مخايل رأت "ان التعريف العلمي للبرامج الانتخابية قد لا ينطبق على ما تشهده الساحة الانتخابية من حملات دعائية وشعارات في لبنان مع كل موسم انتخابي، اذ ان البرنامج الانتخابي عادة يوصف على انه وثيقة توجيهية منبثقة من رؤية وايديولوجية الحزب الذي يعد بتنفيذها عند وصوله الى

سليم: البرامج الانتخابية للحزب ينتهي مفعولها بانتها الانتخابات



المدير التنفيذي في جمعية "لادي" علي سليم.

المدير التنفيذي في جمعية "لادي" LADE علي سليم (الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات في لبنان)، رأى ان البرامج الانتخابية لدى معظم الاحزاب اللبنانية "ينتهي مفعولها بانتها الانتخابات لانه بالفعل لا يوجد برامج انتخابية بسبب ربطها بالتحالفات التي هي تحالفات انتخابية في لبنان وليست تحالفات سياسية، بمعنى ان التحالفات الانتخابية تكون آنية لظرف معين ومرحلة معينة تنتهي مع اقفال صناديق الاقتراع، وهذا المسار كان واضحا في انتخابات 2018 والانتخابات التي سبقتها، اذ يمكننا ان نلاحظ ان هناك فريقين متحالفيين في دائرة انتخابية واحدة ومتنافسين في دائرة اخرى. هذه المسألة تشكل ازمة كبيرة جدا لجهة عدم اتفاقها على برنامج ورؤية سياسية واجتماعية واقتصادية واحدة، ويعود السبب لهذه التحالفات الانتخابية الى ان الدوائر الانتخابية المؤلفة من 15 دائرة في لبنان، صغيرة يراوح عدد مقاعد كل واحدة منها بين 5 و 13 مقعدا نيابيا، وبالتالي هي دوائر من لون ومذهب واحد وتمنع التحالف على اساس برامج سياسية".

واعطى سليم مثالا على التحالفات الانتخابية في الدورة النيابية التي ستجري في 15 ايار المقبل، فإشار الى ان التيار الوطني الحر سيتحالف مع حركة امل في هذه الدورة الانتخابية، و"لكل منهما رؤية غير مشابهة وغير متطابقة مع الآخر لناحية المواضيع المتعلقة بالسياسة والاقتصاد والاجتماع"، معتبرا "ان هذا التحالف الانتخابي سيتحول الى اختلاف في البرلمان، لذلك يعتقد ان غياب البرامج سيؤدي من دون شك الى برلمان مقسم يسوده التنافر والمباحكات السياسية لأن المعركة النيابية باتت لتأمين الاصوات والنجاح حتى لو كان التحالف مع اي كان". ولفت الى "اننا لا نرى محاسبة في صناديق الاقتراع لأن سلوك معظم الناخبين لا يزال اسير

في غياب البرامج الانتخابية لأن اللائحة غير مقلقة بمعنى ان الناخب لا يدي بصوته للائحة فقط بل لديه الامكانيات بأن يعطي صوته التفضيلي لأي مرشح يختاره ضمن اللائحة، فيكون الناخب قد اعطى صوته لشخص وليس للائحة بغض النظر عن البرنامج مما يؤدي الى تحويل المعركة بين الافراد المنضويين ضمن اللائحة الواحدة، لأن كل مرشح في اللائحة الواحدة يتنافس مع الاخرين للحصول على الصوت التفضيلي في وقت من المفترض ان يكون التنافس على البرنامج الانتخابي".

ورأى سليم ان القوى السياسية "تعتمد في حملاتها الانتخابية على الشعارات التي تشد عصب الناخب وتبقيها ضمن اطار العموميات حيث تصعب محاسبتها"، مؤكدا ان هذه الشعارات "ان لم تكن مترافقة مع برنامج انتخابي واضح جدا ومع تحالفات سياسية ستبقى شعارات فضفاضة ورنانة مضمون فارغ".

الشعارات تبقى رنانة
اذا لم تترافق مع برنامج
انتخابي وتحالف سياسي



المديرة التنفيذية لمؤسسة "مهارات" رلى مخايل.

واعطت مثالا حول دعم حقوق المرأة الذي لم يخل منه اي برنامج انتخابي في العام 2018، مشيرة الى ان "التدقيق في هذه البرامج بينت انها تجنبت ان تذكر في مجال تعزيز حقوق المرأة مسألتي حق المرأة في اعطاء جنسيتها لاولادها ورفع سن الحضانة"، معتبرة ان الامر له "مدلولاته الكثيرة اذ ان الاحزاب السياسية في لبنان لا تزال تنظر بصورة مجتزأة الى حقوق المرأة، لاسيما في القضايا التي تعتبر اشكالية مثل الجنسية وقانون الاحوال الشخصية".

وجزمت مخايل بأن الحملات الانتخابية في لبنان "تحاكي مشاعر الناخبين وعواطفهم وتلعب على تخويفهم من بعضهم البعض، وهي تهدف الى تحقيق الربح يوم الانتخابات من دون ان تتابع تحقيق وعودها اذ تعتمد على ضعف ذاكرة الناخبين، وضعف ثقافة المحاسبة والمساءلة في لبنان، وضعف برامج التثقيف الانتخابي".

ضعف اليات المحاسبة
تعود الى غياب التثقيف
الانتخابي

اظهرت دراسات عدة عام 2018 ان المواطنين يتطلعون الى معالجة الفقر والبطالة وازمة الطاقة والمياه والصحة والتعليم والنفايات وارتفاع الاسعار، وان كانت هذه الاولويات قد ذكرتها برامج الاحزاب الا ان العمل على اقرار السياسات العامة المناسبة لمعالجة هذه الاولويات تخلفت عن تحقيق اي تقدم سواء لناحية التشريعات، او لناحية اقرار الخطط لمعالجة الازمة الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية للناس، او لناحية توفير المناخ السياسي المؤاتي لوضع الحلول المطروحة لموضوع التنفيذ".

انتهى مفعولها مع اقفال صناديق الاقتراع".

وشددت على ان "مسألة محاسبة ومساءلة مرشحي الاحزاب والكتل لا تزال ضعيفة في النظام السياسي الحالي، ولا ينطبق الوضع فقط على المساءلة والمحاسبة في صناديق الاقتراع، بل الامر ينسحب على مسائل عدة تتعلق بقضايا مكافحة الفساد في قطاعات كثيرة لم تتم محاسبة المسؤولين عنها او تتعلق بتحديد المسؤولية عن الانهيار المالي والاقتصادي بحيث لم تصل محاسبة المسؤولين الى نتيجة".

واكدت ان العملية الانتخابية النيابية "كمحطة دستورية تجري كل 4 سنوات من دون ان يكون دافع المحاسبة الذي يحركها، اذ تنجح كل مرة الطبقة السياسية باللعب على مشاعر الناس وعلى مخاوفهم وفي تصويب اهتمامهم لنصرة الطائفة او الجماعة التي ينتمون اليها عبر الاقتراع لها، ان تقوية آليات المساءلة والمحاسبة لدى الناخبين تحتاج الى وجود برامج تثقيف انتخابي فعالة، اذ بينت الدراسات التي قامت بها مؤسسة "مهارات" ضعف برامج التثقيف الانتخابي التي كان من المفترض ان تقوم بها الهيئة المشرفة على الانتخابات"، موضحة ان "برامج التثقيف لم تتجاوز نسبتها في الانتخابات الماضية اكثر من واحد في المئة، وان الرصد الذي تقوم به مهارات سجل غياب التثقيف الانتخابي مرة اخرى خلال التحضير للانتخابات النيابية الحالية".

ولفتت مخايل الى ان "آخر الدراسات التي قارنت بين هموم اللبنانيين وما رفعته الاحزاب من شعارات وعناوين لحملاتهم الانتخابية وبين ما انجز فعلا من هذه الوعود في المجلس النيابي، نجد ان الهوة كبيرة في هذا المجال حيث